شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية
القطاع المالى

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٣٠٢٧٥٩- ٣٤٩٦٩٥

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة ... وبعد ،،

نتشرف ان نرفق طيه لسيادتكم الرد على تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا ،،
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريراً فى ٢٠ / ٩ /٢٠٢٢

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الإلكتروني : East DElta mills.com

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالي

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٠٢٧٥٩ - ٢٣٤٩٦٩٥

الرد على تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات الخارجي
عن مراجعة القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

الملحوظـــــة	الـــــرد
١) تبين لنا عدم الالتزام بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التلمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء من حيث أنه لم يتم حتى تاريخه تعديل المادة رقم ٤ من النظام الأساسي.	- المادة (٤) ضمن المواد التى تم عرضها على الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وجارى العمل على توثيقها
٢) تبين لنا أنه على الرغم من توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والمتعاقد عليها مع شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبدء العمل الفعلي لها بداية من ١ يوليو ٢٠٢١، إلا أنه حتى الآن لم يتم البدء في تفعيل برنامج الحسابات بالإدارة المالية والحصول على مخرجاته للاستفادة منها وتقيمها مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد ونوصي بضرورة سرعة تفعيل البرنامج بشكل يساهم في سهولة الحصول على المعلومات والبيانات والتحقق من دقتها.	- تم التنبيه نحو ضرورة سرعة تفعيل البرنامج بشكل يساهم في سهولة الحصول على المعلومات والبيانات .
٣) تبين لنا أنه لم يتم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة في الدعوي رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدني كلي ميت غمر المقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين، والذي يقضي بحصول الشركة على تعويض بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه مصري مقابل نزع ملكية جزء من مطحن ميت غمر بمساحة نتيجة توسعات الطريق.	- قام القطاع القانونى بتوجيه انذار رسمى على يد محضر لرئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى بأقامة دعوى عزل من الوظيفة لعدم تنفيذ هذا الحكم وورد للشركة ردا على هذا الانذار انذار من الهيئة تفيد بأن عدم تنفيذ هذا الحكم بسبب خطاب وارد من مصلحة الضرائب بارجاء التنفيذ لحين ارسال خطاب بما يفيد عدم وجود ضرائب مستحقة على الشركة وهذه تعليمات صادرة عن الدولة .
٤) تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٢,٩٠٤ مليون جنيه مصري عبارة عن ٧٥% من قيمة شراء القطعة رقم ٦ بمساحة ٢م٤٨٦,٧٢ بناحية السيالة بمنطقة دمياط منذ فبراير ٢٠١٩ لم يتم الإنتهاء من إجراءات تسجيلها باسم الشركة وترى ضرورة العمل على سرعة الإنتهاء من تسجيلها حفاظاً على أصول الشركة.	- تم توجيه انذار على يد محضر لشركة ابن سينا فارما لتقديم رخصة المبانى او خطاب من مجلس المدينة يفيد عدم تحرير مخالفات عن هذه المبانى حتى يتم الانتهاء من تسجيل هذه الارض وهذه الارض تحت يد الشركة وقد قام البائعين بترك دعواهم عن هذه الارض للشطب قبل تحرير عقد البيع الابتدائي وبالتالي لا يوجد نزاعات عن هذه الارض .

الملحوظـــــة	الـــــرد
٥) تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٥٦٧,٣٩١ جنيه مصري أرصدة متوقف يجب دراسة أسباب توقف تلك الأرصدة حفاظاً على أصول الشركة.	- <u>هذه المبالغ عبارة عن :</u> ١٣٣٦٥٠ جنيه مشمعات . ١٠٢٠٠٠ جنيه سكك حديد صوامع المنصورة . ٩٠٠٠٠ جنيه سكك حديد صوامع الاسماعيلية ٢٤١٧٤٠,٨٤ جنيه خط حريق مطحن السادات - دقهلية .
٦) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فيما يخص إعادة تقييم مخزون قطع الغيار الراكد والبالغ قدره نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه مصري في٣٠ يونية ٢٠٢٢ وفقاً للفقرة رقم (٣٣) ويتعين العمل على التصرف الاقتصادي فى هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء وكذلك العمل على استخدام الأصناف الموجودة بالمخازن ولم يتم صرفها منذ فترات.	- تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة .
٧) تبين لنا تجاوز الاحتياطي القانوني البالغ رصيده في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ مبلغ ٧٠,١٤٢ مليون جنيه مصري رأس المال المصدر البالغ في نفس التاريخ مبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري الأمر الذي يستوجب العرض على الجمعية العامة العادية للشركة لاتخاذ القرار في هذا الصدد بما يتوافق مع النظام الأساسي للشركة ويعود على المساهمين بالنفع الاقتصادي.	- تنص المادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ على (ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات – وقف تجنيب هذا الاحتياطى إذا بلغ ما يساوى نصف راس المال المصدر ..... الخ) دون تحديد حد اقصى .
٨) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ إجمالي أرصدتها الدفترية ٦٣٦,٤١٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
٩) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار" - ولم نتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل بمبلغ ٥,١٤٥ مليون جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢.	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

الملحوظـــــة	الـــــرد
الرأي المتحفظ - وفيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.	
مع عدم اعتبار ذلك تحفظ ١) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.	- تقوم الشركة بتدعيم نظام الرقابة الداخلية من خلال الأجهزة المعنية والعمل على تلافى أى ملاحظات ترد بتقارير السيد / مراقب الحسابات الخارجى بالإضافة الى ان الشركة تقوم بتجميع الاحتياجات العامة للمطاحن مثل الموتورات والدراقيل والاكالبز وتدبيرها من خلال مناقصات ويتم الشراء بالامر المباشر فى حالة الاحتياجات العاجلة للوحدات الانتاجية والتى قد تؤدى الى التوقف أو قطع الغيار التخصصية بالإضافة الى دراسة أمكانية إعداد دورة مستندية للمحصل من مبيعات المخلفات كما تم اصدار تعليمات مالية لتدعيم الدورة المستندية لخزن الشركة بما يكفل المزيد من الرقابة .
٢) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.	- تم التنبيه نحو ضرورة العمل على تنفيذ ما ورد بالملاحظة .
٣) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" فيما يتعلق بالإفصاح.	- قامت الشركة بالإفصاح عن تفصيل كافة بنود الاصول الثابتة ومعدلات الاهلاك لكل بند .
٤) تبين لنا وجود أصول معطلة وغير مستغلة بإجمالي مبلغ ٥,٣٧٨ مليون جنيه مصري نوصي بضرورة العمل على استغلالها بما يعود بالنفع اقتصادياً على الشركة.	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .

الملحوظـــــة	الـــــرد
٥) تبين لنا عدم إنتهاء من تسجيل اراضى (مطحن فاقوس ، مطحن سندوب بمحافظة الدقهلية ، مطحن احمد صالح ، مخبز منيا القمح) . - ونوصى بضرورة سرع الانتهاء من تسجيل تلك الاراضى حفاظاً على اصول الشركة .	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها **أرض مطحن فاقوس :** - تقدمت الشركة بطلب لتسجيل الارض وجدد تحت رقم لسنة ٢٠٢٢ وتم اعداد مشروع العقد المسجل وحاليا بالمراجعة الفنية . **أرض مطحن سندوب بمحافظة الدقهلية :** - تم الانتهاء من مشروع العقد المسجل والعقد بالمراجعة الفنية . **أرض مطحن أحمد صالح :** - فى انتظار كشف رسمى من الضرائب العقارية عن مدة قديمة منذ عام ١٩٦١ حتى تاريخه . **– أرض مخبز منيا القمح** - - تم اعداد طلب من الشركة لتقديمة الى اللجنة الفنية لفض المنازعات والوزارات والاجهزة الحكومية والهيئات ضد الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وآخرين لالزامهم بتحرير عقد البيع الابتدائى ورد ما سدد من مبالغ بالزيادة .
٦) تبين لنا تحمل الشركة غرامات قدرها ٤,٩٦٥ مليون جنيه مصري عن العام المالي المنتهي في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ فى مقابل مبلغ ٣,٤١٧ مليون جنيه مصري عن العام المالي المنتهي فى٣٠ يونية ٢٠٢١ بزيادة قدرها مبلغ ١,٥٤٧ مليون جنيه مصري بنسبة زيادة ٤٥% وهى عبارة عن غرامات تموينية وغرامات زيادة تحميل سيارات الشركة باوزان أكثر من المسموح بها وفري ضرورة الإلتزام بالقرارات التموينية والعقد المبرم مع وزارة التموين بالمواصفات التموينية المقررة وتنفيذ تعليمات المرور حفاظاً على أسطول سيارات الشركة وأمن الطرق وذلك للحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات.	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بالحمولات المرورية وكذا الالتزام بالقرارات التموينية .
٧) تبين لنا عدم كفاية مخصص مطالبات ومنازعات البالغ رصيده فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ بمبلغ ٣٨,٨٨٠ مليون جنيه مصرى بفارق قدره مبلغ ٢,١٠٧ مليون جنيه مصرى يجب تدعيم المخصص بها طبقاً لموقف القضايا المعد من قبل القطاع القانونى بالشركة .	- يتم تدعيم المخصص بصفة مستمرة عندما يسمح المركز المالى للشركة بذلك علماً بان المخصص الموجود حالياً كاف .

الملحوظـــــة	الـــــرد
٨) لـم تـوافق بأسـس إحتسـاب ضـريبة الـدخل بمبلـغ ٢٨,٨٤٠ مليـون جنيـه مصـري والالتزامـات الضـريبية المؤجلـة بمبلـغ ١٠,٧٤٤ مليـون جنيـه مصـري عـن السـنة الماليـة المنتهيـة فـي ٣٠ يونيـة ٢٠٢٢ ممـا أدي لعـدم تحققنـا مـن صـحة احتسابها.	- تـم إعـداد الإقـرار الضـريبى وفقـاً للقـانون رقـم ٩١ لسـنه ٢٠٠٥ .
٩) لـم تقـم إدارة الشـركة بالإفصـاح الكـافي علـى السياسـات المحاسـبية المتعلقـة بإثبـات الإيـراد وفقـاً لمتطلبـات المعيـار المحاسـبة المصـري رقـم (٤٨) "عقـود الإيـراد من العملاء.	- تم التنبيه نحو ضرورة العمل على تنفيذ ما ورد بالملاحظة .
١٠) <u>البيئـــــة</u> **- تبين لنا مخالفة الشركة للإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ علي البيئـة وفقـا للقـانون رقـم (٤) لسـنة ١٩٩٤ والمعـدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئـة ، حيث تبين لنا ما يلي:** * عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلي رأسمالية وجارية. * عدم استكمال السجل البيئي لبعض المطاحن. * عدم إجراء قياسات الضوضاء والأتربة ببعض المطاحن. * ارتفاع نسبة الضوضاء ببعض المطاحن. * عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل. * عدم وجود شهادات صحية للعمال ببعض المطاحن. * عدم وجود حواجز على السيور ولوحات الكهرباء. * عدم وجود لوحات إرشادية ببعض المطاحن. * عدم إجراء دورات تدريبية ببعض المطاحن وذلك للتوعية وكيفيـة التعامـل مـع وسـائل الأمـن الصـناعي ومكافحـة الحرائق والتخلص من المخلفات الخطرة. * عـدم وجـود سـتائر معدنيـة ومـراوح شـفط الأتربـة بـبعض المطاحن. * عـدم تجديـد رخصـة تشـغيل والسـجل الصـناعي لـبعض المطاحن. * يتم تصريف مخلفات بعض المطاحن من خلال بيارات غير صـحية وغيـر مصـمطة وعلـى الـترع ولـيس علـى شـبكة الصرف الصحي.	- تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة والإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شـان البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ .

الملحوظـــــة	الـــــرد
مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات - يتعين الإلتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي: • عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ١/٢/٢ والتي تلزم أن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية.	- سيتم تنفيذ ما ورد بالملاحظة عند الانتهاء من توثيق الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ .
• عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ٨/١ والتي تشير إلى وجود منصب العضو المنتدب من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتدابه من مجلس الإدارة ليقوم بالإدارة الفعلية ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بالإضافة إلى وجود منصب الرئيس التنفيذي والذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة ليقوم بتنفيذ كافة الأعمال اليومية للشركة ويخضع للإشراف المباشر من العضو المنتدب للشركة. • عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ٣/٢ من تشكيل لجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين والمستقلين يكون لها لوائح عمل معتمدة من مجلس الإدارة ولمتابعة أعمال الشركة.	- صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشان متضمنا عدم الجمع بين وظيفة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة وجارى العمل على توثيق محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ .

- تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ...

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

تحريـــــراً فى / /٢٠٢٢

- *-* -